دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور السوق المالية في تغيير النظام النقدي في سوريا
المؤلف الرئيسي:	قوشجي، ابراهيم نافع
مؤلفين آخرين:	فرهود، محمد سعيد، شامية، أحمد زهير(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2005
موقع:	حلب
الصفحات:	1 - 199
رقم MD:	558600
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة حلب
الكلية:	كلية الاقتصاد
الدولة:	سوريا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	السياسة النقدية، النظام النقدي ، الاسواق المالية، سوريا
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/558600

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور السوق المالية في تغيير النظام النقدي في سورية

رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب

إبراهيم نافع قوشجي

بإشراف

الأستاذ الدكتور أحمد زهير شامية
قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد ــ جامعة حلب

الأستاذ الدكتور محمد سعيد فرهود
قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد ــ جامعة حلب

٢٠٠٥ م
١٤٢٧هـ

الإهداء

إلى الحر الذي علمني معنى الحرية منذ طفولتي **والدي** رحمه الله

وإلى الدعاء الطاهر التي مازالت ترنو بعينيها لتراني كما تحب **أمي**.

وإلى أسرتي التي تحملت انشغالي وبعدي عنها **زوجتي مي وطفلتاي لانا وجنى**

إلى كل حر يتطلع ليرى **سورية** بين الدول المتقدمة وأن يرى شـــعبها يتمتع بالرفاهية وبالحياة الكريمة الرغيدة ويعمل بما اســـتطاع ليحقـــق ذلك.

إبراهيم قوشجي

شكر وتقدير

لابد أن أشير إلى خصوصية الثناء والتقدير لما بذله الأستاذان المشرفان من جهد وعناء في تطوير البحث والباحث وفي الآراء السديدة والملاحظات القيمة التي قدماها على طول فترة الإشراف على هذا العمل فيما قدماه من اقتراحات جنبته الكثير من الأخطاء وسدّت فيه العديد من الثغرات وأدخلت عليه الكثير من التحسينات .

كل التقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور محمد سعيد فرهود والأستاذ الدكتور أحمد زهير شامية، وآمل من الله أن يثيبهما على عملهما.

إبراهيم قوشجي

المحتويات

مقدمة	آ
الفصل الأول: النظام النقدي	١
المبحث الأول: ماهية النظام النقدي	٢
أولاً- تعريف النظام النقدي	٢
ثانياً- وظائف الأساسية لنظام النقدي	٣
ثالثاً – عناصر النظام النقدي	٥
رابعاً – أنواع الأنظمة النقدية	٧
خامساً – أدوات النظام النقدي	٨
المبحث الثاني: سوق الأوراق المالية	١٦
أولاً – مقدمة	١٦
ثانياً- وظيفة الأسواق المالية ودورها في الاقتصاد	١٦
ثالثاً- هيكل الأسواق المالية	١٧
١- السوق النقدية	١٩
٢ – سوق الأوراق المالية	١٩
رابعاً – الأوراق المالية	٢١
خامساً – أثر إنشاء أسواق الأوراق المالية	٢٣
سادساً – مستلزمات إنشاء الأسواق المالية	٢٥
الفصل الثاني: العلاقة بين النظام النقدي والنظام الاقتصادي	٣١

المبحث الأول: النظام النقدي والنظام الاقتصادي ٣٢

أولاً- الأبعاد النظرية للنظام النقدي والنظام الاقتصادي ٣٢

ثانياً- الأوضاع الاقتصادية والنقدية قبل تطبيق برامج الإصلاح ٣٤

١- الأوضاع الاقتصادية قبل تطبيق الإصلاحات ٣٤

٢- الأوضاع النقدية قبل تطبيق الإصلاحات ٣٦

المبحث الثاني: دور النظام النقدي في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي ٣٩

أولاً- مفهوم الإصلاح الاقتصادي وعلاقته بإصلاح النظام النقدي ٣٩

ثانياً- مبررات التوافق بين إصلاح النظام الاقتصادي والنظام النقدي ٤٤

ثالثاً- دور سياسات النظام النقدي في سياسات الإصلاح الاقتصادي ٤٨

رابعاً- العوامل المحددة لمدى تطور التمويل السوقي والتمويل المصرفي والعلاقة بينهما ٥٢

المبحث الثالث: دراسة واقع الحالي للنظام النقدي السوري ٥٩

أولاً- نشأة النظام النقدي في سورية ٥٩

ثانياً- أهم التغييرات التشريعية التي مر بها النظام النقدي السوري ٦٢

ثالثاً- تأسيس مصرف سورية المركزي ٦٥

رابعاً- مهام مجلس النقد والتسليف ٦٦

خامساً- واقع السياسة النقدية في سورية وأثره على الاقتصاد الوطني ٦٧

سادساً ــ فعالية السياسية النقدية في سورية ٦٨

سابعاً- تطور تغير سعر صرف الليرة السورية وأثره في الاقتصاد ٨٢

ثامناً- البنية الهيكلة للنظام النقدي الحالي٢٠٠٤ ٨٨

تاسعاً- وظائف الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني في سورية ٩١

عاشراً ـــ قروض النشاط الإنتاجي ٩٤

أحدى عشر ـــ تسليفات المصارف حسب الملكية ٩٧

الفصل الثالث: دور السوق المالية في إحداث التغييرات الاقتصادية والنقدية ١٠٢

المبحث الأول: ضرورة إعادة الهيكلة الاقتصادية ١٠٣

أولاً- مفاهيم أولية في برنامج الإصلاح الاقتصادي ١٠٣

ثانياً- أهداف برامج التصحيحات الهيكلية ١٠٤

ثالثاً- مبررات الإصلاح الاقتصادي ١٠٧

رابعاً- الأداء الاقتصادي ومبررات الإصلاح الاقتصادي في سورية ١١٠

خامساً- ملامح المشكلة الاقتصادية في سورية ١١٤

١- الوضع الراهن للاقتصاد السوري ومعالم المشكلة الاقتصادية الداخلية ١١٥

٢- علاقة الإصلاح الاقتصادي بتحقيق أهداف التنمية ١٣٠

٣ـــ التحديات الاقتصادية الخارجية ١٣٤

سادساً- ضرورة إعادة هيكلة النظام الاقتصادي ١٣٥

سابعاً – أهداف الإصلاح الاقتصادي ومنطلقاته ١٣٧

ثامناً- معالم الإصلاح الهيكلي في سورية ١٤١

١- في إدارة الطلب الكلي والسياسة المالية والنقدية ١٤١

٢- في تحفيز العرض السلعي ١٤٢

٣- إعادة هيكلة البيئة الإنتاجية في القطاعين العام والخاص ١٤٣

تاسعاً- إصلاح القطاع العام الاقتصادي	١٤٣
عاشراً- إصلاح القطاع الخاص	١٤٥
المبحث الثاني: ضرورة إعادة هيكل النظام النقدي	١٤٧
أولاً- المقدمة	١٤٧
ثانياً- الإصلاح الشامل للنظام النقدي	١٥٠
١- إصلاح السياسة النقدية	١٥٠
٢- النظام المصرفي في سورية	١٥٢
ثالثاً- إنشاء سوق للأوراق المالية في سورية	١٦٢
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقة بين النظام النقدي والسوق المالية	١٧٢
أولاً- مقدمة	١٧٢
ثانياً- الوظائف النقدية للأسواق المالية	١٧٣
ثالثاً- الوظائف الاقتصادية للأسواق المالية	١٧٧
رابعاً – آفاق العلاقة المستقبلية بين السياسة النقدية وسوق الأوراق المالية	١٧٩
النتائج والتوصيات	١٨٢
المراجع العربية	١٨٩
المراجع الأجنبية	١٩٧

المقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات حضارية شاملة يفرضها التطور التقني الدائم والمتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما ولدته من انفجار معرفي شامل في جميع الاختصاصات والعلوم والمفاهيم، وما فرضته من تحديات اقتصادية ومنافسة عالمية، وهذا ما أوجد ضرورة ملحة لتطوير المفاهيم الاقتصادية وتحديثها في الكثير من الاقتصاديات المتطورة والنامية.

فلم تعد تقاس الحضارة اليوم بمظاهر البناء والخدمات. لقد تعقد المشهد الحضاري ودخل في التفاصيل وازداد احتدام المنافسة الاقتصادية في ظل هذه التحديات الاقتصادية المتسارعة التي تواجه العالم، والتي تفرض انهيارات اقتصادية مفاجئة في الأسواق المالية وأسعار العملات. وإذا كان ذلك جزءاً من ظاهرة العولمة فالجميع يعرف أن العولمة المالية هي الأصعب بين مظاهر العولمة، وحرية تنقل رأس المال وقدرة جذب الاستثمارات هي المعيار الأهم لازدهار الاقتصاديات، وإن الشركات المتعددة الجنسيات تبحث عن مصالحها بعيداً عن الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية.

لقد عكست هذه الظاهرة آثارها على الاقتصاد الداخلي لكثير من الدول النامية، لذلك أخذت هذه الدول تعد نفسها استجابة للمتغيرات الدولية ولمتطلبات التنمية الداخلية للانخراط في الاقتصاديات العالمية أو لبناء اقتصاد وطني قادر على مواجهة الاقتصاديات العالمية المتطورة أومسايرتها.

ولقد وعت سورية هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية التي عكست تأثيراتها على الاقتصاد السوري فأخذت بوضع برنامج يتضمن عدداً من الإجراءات لتحديث الاقتصاد وتطويره لكي يلبي المتطلبات الداخلية حسب إمكانيات الاقتصاد السوري ومكامن قوته ليصل إلى مرحلة يستطيع الدخول في الأسواق العالمية باقتصاد قوي ومنافس أو الدخول في شراكات اقتصادية دولية تحقق له مصالحه الاقتصادية وتحمي استقراره الاقتصادي.

وإن من أهم هذه الإجراءات المرسوم التشريعي رقم /٢٨/ لعام ٢٠٠١ الذي ينص على السماح بإقامة مصارف خاصة، والقانون رقم /٢٢/ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية. هذه السوق سوف تؤدي إلى تطوير المنشآت الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي والأداء الناجح وسوف تضمر وتضمحل المنشآت الاقتصادية التي لا تستطيع الاستمرار في سوق المنافسة الاقتصادية التي تفرضها السوق المالية أي سوف تفقد المبرر الاقتصادي لوجودها.

وبناءً على ذلك فإن إحداث مثل هذه السوق يستوجب العديد من التغييرات في النظام النقدي في سورية، من حيث الأدوات والتشريعات والأنظمة المتبعة، وهذا التغيير تتطلبه الحالة الجديدة للاقتصاد السوري.

ومما لاشك فيه أن التغيير الاقتصادي سوف يؤدي إلى دخول قطاعات اقتصادية جديدة ومؤسسات مالية جديدة على الاقتصاد السوري، ولها أدوات وأداء جديدان، لذلك لا بد من إحداث بعض التغييرات على الهياكل والأدوات والتشريعات النقدية، التي تؤدي إلى تطوير الهياكل الحالية وتحديثها لكي يستطيع الاقتصاد السوري التكيف والتفاعل مع كل محدث فيه.

فلابد من دراسة هذه المتغيرات وتأثيرها على النظام النقدي ومحاولة إيجاد بعض المقترحات التي تؤدي إلى حماية الاقتصاد الوطني من اضطرابات الأسواق المالية العالمية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ضرورة التخطيط الجيد للمتغيرات الاقتصادية في سورية حيث نحاول الإشارة إلى أثر تحديث الاقتصاد السوري في إحداث سوق للأوراق المالية سعياً من الحكومة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الوطنية..... وإن فترة الانتقال من الاقتصاد الحالي إلى الاقتصاد المنشود تتطلب إجراء بعض التغييرات في أشكال الأدوات والسياسات الاقتصادية والنقدية وأنماطها المستخدمة فلا بد من أن تتوافق

الأدوات الاقتصادية مع هيكل الاقتصاد السوري ونظامه وأن تترافق مع شكله في تحقيق أهدافه التي يصبو إليها.

مشكلة البحث:

إن إحداث سوق أوراق مالية لا يمكن أن يكون قراراً أو مرسوماً أو قانوناً فحسب، بل لابد من أن يصاحب هذا الأمر مجموعة من الإجراءات التي تؤدي في النهاية إلى جعل هذه السوق ذات فعالية اقتصادية، وأن تأخذ دورها بشكل كامل وموضوعي، وأن تحافظ على دورها في تفعيل الاقتصاد السوري وتنشيطه، وأن تحقق التوافق بين هدف النظام النقدي مع أهداف النظام الاقتصادي السوري.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى مايلي

١- بيان متطلبات إقامة السوق المالية.

٢- دراسة مدى ملاءمة النظام النقدي الحالي مع إقامة سوق الأوراق المالية.

٣- استشراف المتغيرات التي سوف تحدثها هذه السوق في النظام النقدي.

فروض البحث:

١- النظام الاقتصادي الحالي في سورية لا ينسجم مع إقامة سوق الأوراق المالية.

٢- النظام النقدي الحالي في سورية لا ينسجم مع إقامة سوق مالية.

٣- التفاوت في مستويات التطور بين النظامين الاقتصادي والنقدي حالياً في سورية.

منهج البحث:

إن طبيعة البحث هي التي تفرض منهجاً معيناً، أو عدة مناهج، وفيما يخص هذا البحث وهو دور السوق المالية في تغيير النظام النقدي في سورية، فإنه لابد من استخدام المنهج الوصفي – التحليلي وذلك للقيام بمسح الواقع الحالي للنظام النقدي ودراسته، ثم تحليل الوظائف والنشاطات التي يقوم بها في الاقتصاد الوطني، وكذلك لابد من استخدام المنهج الاستشرافي من أجل تحديد الآفاق المستقبلية للعلاقة بين السوق المالية والنظام النقدي.